

"الكتاب" غير المكتمل، وأثره في تحديد ضوابط الاستشهاد اللغوي

Al-Kitāb: The "Incomplete Book"

And Its Impact on Defining the Parameters of Linguistic Citation

د. نبيلة قريني *

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة (الجزائر) مخبر الدراسات اللغوية والأدبية

guerini.nabila@univ-guelma.dz

تاريخ النشر: 2026/06/10

تاريخ القبول: 2026/03/31

تاريخ الارسال: 2025/12/04

ملخص:

يسعى المقال إلى تحصيل أهم الخصائص المنهجية التي اعتمدها سيبويه في استشهاديه بمصادر السماع اللغوي من قرآن وحديث وشعر، ومدى قصديته في ذلك، من منطلق أن كتابه الذي أخرج للناس بعد وفاته لم يكن مكتملاً.

كما يتبع المقال أثر هذه الضوابط الواقعة في متن الكتاب في منهج جمهور النحويين في استشهاداتهم بالمصادر المذكورة، كون الكتاب يعدّ مصدرًا أساسًا من مصادر الدراسة لمختلف المذاهب النحوية، وكذا كونه أقدم مدونة تمثلت فكرة تحديد عصر الاستشهاد وضوابطه بصورة عملية.

الكلمات المفتاحية: الكتاب؛ سيبويه؛ الاستشهاد اللغوي؛ القرآن؛ الحديث؛ الشعر؛ جمهور النحويين.

Abstract:

This article seeks to identify the principal methodological features employed by Sībawayh in his practice of linguistic *istishhād* (citation), particularly his reliance on the oral transmission of linguistic material (*al-samāʿ al-lughawī*) from the Qurʾān, Ḥadīth, and Arabic poetry, and to examine the degree of intentionality underlying this reliance. The study proceeds from the premise that *al-Kitāb*, which was published posthumously, remained incomplete. Furthermore, it traces the influence of these parameters—established within the very fabric of *al-Kitāb*—

* المؤلف المرسل

On the methodological approaches of the majority of grammarians in their own practices of linguistic citation, especially given that *al-Kitāb* constitutes the earliest written corpus to embody, in a practical form, the notion of delimiting the temporal scope and criteria of linguistic *istishhād*.

Keywords: al-Kitāb, Sībawayh, Linguistic istishhād, Qur'ān, Ḥadīth Poetry, Classical Grammarians.

1. مقدّمة:

يعدّ " الكتاب " لسيبويه مصدراً أساساً من مصادر الدّراسة لدى جمهور النّحويّين على تعدّد مذاهبهم، وتعاقب أزمانهم؛ إذ لم يكن مجرد كتابٍ شامل لأبواب النّحو والصّرف والأصوات فحسب؛ بل كان مدوّنة حفظت مرويات اللّغة، واحتوت شواهدا على تعدّد مصادرهما، لا سيما أن عصر الفصاحة قد تضاءلت حدوده بعد سيبويه، فكان "الكتاب" أدقّ مدوّنة قيّدت عصر الاستشهاد اللّغويّ، وتمثّلت ضوابطه المنهجية في صورتها العمليّة.

غير أنّ ما يؤخذ في الحسبان أنّ كتاب سيبويه لم يكن مكتملاً في نسخته التي خلفها صاحبه بعد وفاته، ومن ثمة حقّ لنا التّساؤل عن مدى قصديّته في تحديد الضّوابط المنهجية لاستشهاداته، وأثر ذلك فيمن اعتدّ بكتابه مصدراً في الدّراسة عند النّحاة التّالين له.

ومن هاته المعطيات جاء مقالنا موسوماً بـ "الكتاب غير المكتمل، أثره في تحديد ضوابط الاستشهاد اللّغويّ"، وانطلق من تساؤل رئيس مؤداه: ما هي أبرز الضّوابط المنهجية التي ميّزت استشهادات سيبويه؟ وما أثرها فيمن جاء بعده من النّحاة؟

وتفرّعت عن هذا التّساؤل الرئيس تساؤلات فرعية، منها:

1/ ما دلائل عدم اكتمال الكتاب؟

2/ ما هو منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن والحديث والشّعر؟ وما أثر منهجه ذاك في تلاميذه النّحويّين؟

وللإجابة عن الإشكالات المطروحة، قدّرنّا فرضيّات سعيّنا للتأكّد منها في ثنايا المقال، منها:

*كتاب سيبويه لم يكن مكتملاً حين أُخرج للناس.

*عدم اكتمال الكتاب كان سبباً في رسم ضوابط منهجية غير دقيقة، رسمت منهج النّحويّين من بعده في الاستمرار على دربه في الاستشهاد.

وللإجابة عن الإشكالات المطروحة، والتأكد من صحة الفرضيات، اتّبع المقال المنهج الوصفيّ، مع الاستعانة بآليات التحليل والتعليل والنقد، وسار وقف الهيكل التنظيمي الآتي: مقدّمة، التعريف بالكتاب ومؤلفه، الضوابط العامة للاستشهاد اللغويّ، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن وأثره فيمن تلاه من النّحاة، ومنهجه في الاستشهاد بالحديث، ومنهجه في الاستشهاد بالشعر، وأنهيها بخاتمة تضمّنت أبرز النتائج، ومنها:

- منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن من حيث عدم التزامه منهجاً موحّداً في الاعتداد به ظلّ سائداً عند جمهور النّحويّين.

- تركّ سيبويه بناء القواعد على لغة الحديث التزمه بعض المتأخّرين من النّحاة واعتبروه مسلّكاً لا يصحّ الخروج عنه.

- الخمسون شاهداً المجهولة القائل أسطورة تناقلها التّاريخ دون تمحيص أو تدقيق، أثبت المحدثون زيفها.

- ضعّف المحدثون ادّعاء استشهاد سيبويه بشعر المولّد "بشار بن برد" من جوانب عديدة.

وتتجلى أهميّة هذه الدّراسة في كونها تسلّط الضّوء على جوانب تاريخيّة متواترة عن "الكتاب" لسيبويه بالنّقد والتّحقيق؛ ذلك أنّ القدسيّة الّتي أُحيط بها "الكتاب" جعلت كل ما يُروى عنه لا يقبل الطّعن أو التّشكيك، غير أنّ تمحيص عدد من الدّارسين المحدثين أثبت ضعف روايات عديدة منها: حقيقة الاستشهاد بالشّعر مجهول القائل وعدّها في الكتاب، وكذا حقيقة استشهاد سيبويه بشعر المولّدين، وحقيقة إغفاله نسبة الشّواهد إلى أصحابها.

وكلّهما حقائق جديرة بأن تُشاع بديلاً عن منقول مغلوّط فيه، استمرّ نموذجاً من نماذج الأساطير في تاريخ النّحو العربيّ.

2. التعريف بـ: سيبويه، وكتابه:

كتاب عرف طريقه إلى الحياة بعد أن سلك صاحبه درب الممات، فأعاد بعث روحه المغمورة ليُخلّد ذكرها بخلود سيرة "الكتاب"، ويرفع مقامه في منزلة العلماء الخالدين -بعد أن حُطَّ منه وكان ذلك سببًا في وفاته، إنّه "الكتاب" أقدم مؤلّف مكتمل في النحو، كتاب سيّ "قرآن النّحو"، وابتدأ مساره من النّحو ليلج باب كل علم مستحدّث، لنعود به إلى نقطة البدء لنقول: إنه أخرج في صورة غير مكتملة بعد وفاة صاحبه، وحسبه مقامًا بعد كلّ هذا.

1.2- التعريف بسيبويه صاحب "الكتاب":¹

هو عمر بن عثمان بن قنبر، فارسي الأصل، مولى بن الحارث بن كعب، يلقب بـ: "سيبويه" وقيل: معناه "رائحة التفاح".

ولد بإحدى قرى شيراز من بلاد فارس، تُسمّى "البيضاء" في دولة بني العبّاس، وأمّا تاريخ مولده فلا تذكره كتب السّير والتّراجم، ولا تُعلّم علّة ذلك. وترجّح بعض المراجع الحديثة أن ولادته كانت حوالي 135 هـ، حتى 140 هـ.

تلقّى دروسه الأولى بمسقط رأسه، ثم هاجر مع أهله إلى البصرة -التي كانت مركزًا للثقافة الإسلاميّة ومقرًا للدراسات النّحويّة- فنشأ بها، وطفق يطلب العلم هناك، فأخذ فيها علم القراءات، ثم طلب الفقه والحديث على حمّاد بن سلمة المحدث المشهور الفصيح الذي كان يُعنى بالعربيّة.

لم يُغنَ سيبويه أوّل أمره باللّغة والنّحو، ولعلّ الأمر الذي جعله ينزح لطلب العربيّة هو ثبوت ضعفه فيها، ولا سيما في استملاءاته على شيخه من ذلك أنّ حمّادًا قال يومًا: "قال رسول الله ﷺ: (ليس أحد من أصحابي إلّا وقد أخذت عنه ليس أبا الدرداء)"، فقال سيبويه: "ليس أبو الدرداء" ظانًا أنه اسم ليس، فقال له حمّاد: "لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، إنّما (ليس) (استثنيّت)"، فقال سيبويه: "سأطلب علمًا لا تلحنني فيه أبدًا".

¹ ينظر ترجمته مفصّلة ضمن: سيبويه: الكتاب، 1/ 3-23 [مقدمة المحقّق]

فسعى في طلب النحو إذ ذاك، وأخذ أولاً عن عيسى بن عمر، فلما مات لزم حلقة الخليل واختص به. ومن شيوخه أيضاً: أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر، وأبو زيد الأنصاري وغيرهم.

وقد انتفع من علم هؤلاء جميعاً وأربى عليهم ليخرج لنا كتابه "الكتاب".

توفي سيبويه سنة 180 هـ عائداً من بغداد إلى بلاد فارس بعد المناظرة التي جمعت بينه وبين الكسائي في أحد قصور بني العباس، وهو لم يجاوز عقده الرابع.

وقيل عنه: كان شاباً لطيفاً جميلاً، وكان في لسانه حُبسة، وقلمه أبلغ من لسانه.

2.2- قيمة الكتاب:

ترك سيبويه على حداثة سنّه كتاباً خلد ذكره على مدى قرون متعاقبة حتى عصرنا هذا. إلا أنه تُوفي قبل أن يُخرج كتابه للناس، وإنّما فعل ذلك تلميذه "الأخفش الأوسط"² - سعيد بن مسعدة أبو الحسن- حتى إنّ سيبويه لم يُسمِّ كتابه باسم معين، ولعلّ الموت أعجله فلم يتمكن من معاودة النظر فيه وإتمامه، وتقوم على ذلك دلائل يأتي تفصيلها لاحقاً.

واختصّ باسم "الكتاب" علماً له من بين الكتب المؤلفة في النحو، ولم يحاول أحد من تلاميذه بعده تسميته بغير ذلك.

يعدّ "الكتاب" سفر العربية الأعظم، وجامع دقائقها، وضابط أحكامها، ومجمع شواهدا؛ إذ لم يُؤلّف -بشهادة القدامى والمحدثين- في تاريخ النحو العربي برمته مؤلّف بشموله وسعته وإحاطته بدقائق العربية من أصوات، وصرف، ونحو.

ويمثّل "الكتاب" مرحلة نضج النحو البصريّ واكتماله؛ إذ هو حوصلة لجهود جمهور النحويّين البصريّين الذين سبقوا صاحبه "سيبويه" وعاصروه من شيوخه ومشايخهم، بما جمعوه وتناقلوه من مرويات للغة وتقعيد للأحكام.

² قيل في رواية إن الأخفش الأوسط لم يخرج الكتاب للناس، بالرغم من أنه كان الوحيد العارف بوجوده المالك لنسخته الفريدة، بل فعل ذلك أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني، إذ بذل له الأول شيئا من المال على أن يقرنه هو وزميله فأجاب طلبهما وشرعا في القراءة عليه، واستنساخه منه حتى آتاه، ثم أظهره وأذاعا بين الناس أنه لسيبويه ففوّتا على أبي الحسن فرصة إخفائه ثم ادّعائه لنفسه.

ومن ثمّة فقيمة الكتاب لم تتأتّ له من حيث اعتبار صاحبه مؤسّس علم النّحو -كما يعتقد ذلك كثيرون- بل لأنّه كان أقدم مدوّنة نحويّة مكتملة الأبواب، ظفر بها الدّارسون في عصره وما تلاه من العصور؛ إذ لا يُعقّل أن يبتدع سيبويه هذا العلم المتكامل دون أن يفيد من الجهود الأصليّة التي رسمت كثيرًا من أصول النّحو ومسائله ومقاييسه وعلله؛ فالعلم الّذي تضمّنه "الكتاب" لم يكن من إبداع سيبويه وحده، بل كان رائجًا بالإقراء، مشتمًّا في حلقات التدريس بين شيوخه وشيوخهم من قبلهم، وهو على هذا هرم قام على جهود سالفه، كان لسيبويه فضل جمعه وتدوينه والزيادة عليه.

ولمّا ظهر "الكتاب" فجأةً مكتملاً، دُهل نُحاة عصره منه؛ إذ لم يكونوا يحيطون علماً بتأليف صاحبه له - إلاّ تلميذه الأخفش الأوسط فكأنّما نُزل تنزيلاً، ثمّ إنّ مبلغ العلم الّذي تضمّنه لم يكن تسعه عقول من تلاه من النّحاة؛ إذ لم يدرك أكثرهم جهابذة النّحو البصريّ الّذين أصّلوا له، وأحكموا قواعده من مثل الخليل بن أحمد، ومن قبله أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ.

وعلى هذا الأساس أُحيط "الكتاب" بقدسية قلّ نظيرها، حتى سمّي "قرآن النّحو"³ وقيل: "من أراد أن يضع كتابًا في النّحو بعد سيبويه فليستح". وحتى قيل في صاحبه: "إنّه عمل كتابه الّذي لم يسبقه إلى مثله أحد، ولم يلحق به أحد بعده"⁴.

وقد أثبت النّحويّون الّذين جاؤوا بعده قيمته، يدلّ على ذلك عنايتهم الشّديدة به شرحًا وتعليقًا، وتنقيحًا وتلخيصًا وحتى اعتراضًا، كما أن شهاداتهم على عظمتهم ظلّت تتداول مع الزمن؛ من ذلك:

* قال أبو عبيدة: قيل لليونس بن حبيب بعد موت سيبويه: "إن سيبويه صنّف كتابًا في ألف ورقة من علم الخليل" فقال: "ومتى سمع سيبويه هذا كلّه من الخليل؟! جيئوني بكتابه". فلمّا رآه قال: "يجب أن يكون صدق فيما حكاه عن الخليل كما صدق فيما حكاه عني".
* وقال الأزهري: "كان سيبويه علامة، حسن التّصنيف، جالس الخليل وأخذ عنه، وما علمت أحدًا سمع منه كتابه لأنّه احتضر شابًّا" وقال: "نظرت في كتابه فرأيت فيه علمًا جمًّا".

³ أبو الطيب اللغوي: مراتب النحويين، ص: 106.

⁴ ابن النديم: الفهرست، ص: 233.

* وكان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه: "هل ركبت البحر؟" تعظيمًا واستصعابًا لما فيه.

كما اهتمّ النَّاسُ به وقدَّروه وعدَّوه أكبرَ هديَّةٍ تقدَّم إلى الملوك والوزراء، وكان "الكتاب" لشهرته وفضله علماً عند النحويين حتَّى كان يقال بالبصرة: "قرأ فلان الكتاب فيُعَلِّم أنَّه كتاب سيبويه، وقرأ نصف الكتاب ولا شكَّ أنَّه كتاب سيبويه"⁵.

وعلى عظم ما حواه "الكتاب" من مادَّة لغويَّة وتنوُّع في الشَّواهد والمرويَّات، وشمول في الأحكام والقواعد؛ فقد صار مصدر إلهام النحويين من بعده -على تعدُّد مذاهبهم ومادَّة درسهـم، وباتت شواهد اللُّغويَّة، ومنهج صاحبه في الاستشهاد بها سبيلاً يسلكه أكثر النحويين؛ إذ لم يستجدَّ من الشَّواهد بعد شواهد "الكتاب" غير نزر قليل.

3.2- مادة الكتاب ومضمونه:

بحث سيبويه في كتابه أكثر من علم من علوم العربية كالنحو والصرف والأصوات اللُّغويَّة والقراءات القرآنيَّة والضرورات الشَّعريَّة، ونحوها من العلوم الّتي يكمل بعضها بعضها الآخر، ويرتبط بها ارتباطاً وثيقاً.

فالكتاب كما قيل: "ليس إلا صورة من الموسوعة العربية الضخمة التي تضمّ بين مجلّداتها كثيراً من الآراء العلمية والأدبية واللُّغوية والدينية".

فأمّا أمر الكتاب في النّحو فبيّن؛ إذ هو أقدم مؤلّف مكتمل فيه، ومباحثه النّحويَّة بقيت تتكرّر في كتب اللاحقين، وقد يظهر الفرق في التّرتيب والاصطلاحات فحسب، وقد ظلّ المصدر الأساس الّذي يستقي منه النحويّون على تعدُّد مذاهبهم وتوالي أزمانهم أحكام النّحو وشواهد، الّتي تكاد تكون نفس الشَّواهد في كتب الّآتين بعده، وهي أدقّ الشَّواهد وأثبتها، ولم يُشكَّ قطّ في صدق سيبويه في نقلها،⁶ بل إنّ النّحو الكوفيّ ذاته وبالرغم من مخالفته النّحو البصريّ اتخذ "الكتاب" مصدراً أساساً له.

⁵ السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص: 50.

⁶ البغدادي: خزانة الأدب، 1/ 30.

وفي "الكتاب" مادة خصبة في الصّرف؛ فقد تكلم صاحبه عن أبنية الأسماء والأفعال، والمصادر، ومعاني الزوائد، وما ينصرف، وما لا ينصرف، والنّسب والتّحقير، وأسماء الأماكن، واسم الآلة، وموضوعات أخرى هي أقرب إلى مباحث الأصوات ك: الإحالة والإعلال، والإبدال، والقلب، والتقاء الساكنين، والوقف، والإدغام، والتّضعيف، وكذلك دراسة موسّعة للهجات العربيّة.

وأما في مجال اللّغة؛ فشأن الكتاب لا يقلّ عن شأنه في مجال النّحو؛ وإذ يعجّ بمرويات شيوخ سيبويه مشافهة عن العرب الأقحاح، وكذا بمرويات من ارتحل منهم إلى الحواضر وسمع منهم هو نفسه مباشرة. فكان الكتاب جامعاً للشّواهد اللّغويّة، وظلّ مصدرًا تستقي منه المعاجم مادّتها على مدى قرون متعاقبة، يكفي النظر في أيّ معجم تراثيّ ليستبين أمر نقل أصحابها من مادة الكتاب.

وقيمة الكتاب لا تظهر في النّحو واللّغة فحسب، بل حتى في علوم البلاغة والدين، فأهمية علم النّحو بالنّسبة لعلوم البلاغة لا تخفى، ولا سيما علم المعاني؛ إذ هو نظر في القواعد النّحويّة من جهة أحوال المتكلّمين، لذلك أكثر البلاغيون من النقل عن الكتاب على نحو ما نجد في كتب عبد القاهر الجرجانيّ، وابن سنان الخفّاجي، والسّكاكي وغيرهم.

ولأجل القيمة الكبيرة الّتي حظي بها الكتاب عند من جاؤوا بعده، ونقلوا عنه في علوم كثيرة ذهب الأستاذ علي النّجدي ناصف إلى القول: "إن سيبويه بما عرض له في الكتاب من البلاغة، وما أكثر فيه من الموازنة، واستخراج الأحكام، وتصحيحها بالقياس وما جمع فيه من القضايا والمسائل الّتي يعتمد عليها أصول الفقه، والنّقد الأدبيّ والتّجويد يُعدّ واضع هذه العلوم الأربعة، أو يُعدّ في الأقلّ واضعًا في البلاغة ومعينًا الطريق للثلاثة الباقية.

ونستطيع أن نقول كذلك: إنّ كتابه ليس أعظم مراجع النّحو والصّرف وكفى، ولكنّه مع ذلك أصل من أصول الثّقافة الإسلاميّة في غير ناحية من نواحيها المتعدّدة انشقّ عنها، أو هدى إليها وأوحى بها".⁷

⁷ السيرافي: أخبار النحويين البصريين، ص: 50.

غير أنه وبعد كل هذه الإشادة بالكتاب، يقرّ باحثون كُثُر بعدم اكتماله، على الأقلّ في إخراجها النهائي، وهو الأمر الذي غفل عنه القدماء، الذين لكثرة انبهارهم بالكتاب جعلوه مقدّساً، واتّخذوه نموذجاً يحتذى به في التّأليف والاستشهاد، دون تمحيص منهم في قصديّة صاحبه في كل ما ورد في إخراجها بعد موته.

3.3-دلائل عدم اكتمال "الكتاب":

على الرّغم من المكانة العلميّة التي حازها "الكتاب" في أوساط الدّراسات النّحويّة قديمها وحديثها-حتّى عدّ قرآن النحو-وعلى الرّغم من المجهود العلميّ العظيم الذي بذله صاحبه بكل صدق وأمانة في نسج أبوابه، وتأصيل قواعده، وإحكام أصوله؛ فإنّ الكتاب يبقى في نسخته الأولى الأصليّة التي خلفها صاحبه بعد موته غير مكتمل.

ومن دلائل عدم اكتمال الكتاب حقائق بيّنة منها:

أ/كون الكتاب بلا عنوان: المشهور أن سيبويه لم يضع لكتابه عنواناً يختصّ به من مؤلّفات عصره "على الرّغم من أن تسمية الكتب كان أمراً متعلماً لجيله والجيل الذي سبقه".⁸

ويعتقد أكثر الدّارسين أنّ الموت أعجله عن ذلك، ولعلّ الإمام "كان على نيّة العود إلى الكتاب، لأنّ لديه منه بقيّة، ولا يزال في نفسه شيء منه، فأرجأ تسميته، لم يشأ أن يضعها له حتى يفرغ منه ويبلغ به غاية ما يريد".⁹

فلما أخرج الكتاب بلا عنوان بعد وفاة صاحبه اشتهر بين الناس باسم "الكتاب"، وأضحى ذلك علماً له اختصّ به من سائر الكتب، فيقال: قرأت الكتاب، فيعلم أنّه كتاب سيبويه لا غير.

ب/ أنّه بلا مقدّمة ولا خاتمة:تعدّ المقدّمة والخاتمة من أهم العناصر المنهجية في إخراج أي مؤلّف قديماً وحديثاً، والمتفق عليه أنّ المقدّمة هي آخر ما يُكتب؛ إذ يعرض فيها المؤلّف حوصلة ما ضمّه متن المؤلّف، غير أنّ كتاب سيبويه خلّو من المقدّمة؛ إذ يطالعك في صفحته الأولى الباب الأول منه مباشرة، وهو: "هذا باب علم ما الكلم من العربيّة".

⁸ علي ناصف النجدي: سيبويه إمام النحاة، ص: 197، 198.

⁹ المرجع نفسه، ص: 128.

وما كان لعالم وسع علمه ألف صفحة في زمانه أن يغيب عن خطّ مقدّمة في بضع صفحات، وفي هذا أيضًا ما يُرَجَّح أنّ الموت خطفه قبل أن يتمّ كتابه، ويقضي منه حاجته العلميّة التي أرادها، ومثل ذلك يُقال عن الخاتمة؛ إذ نقف في آخر الكتاب عند قوله: "ومثل ذلك قول بعضهم: علّماء بنو فلان، فحذف اللام، يريدون: على الماء بنو فلان"، دون خاتمة ولو قصيرة تنتهي بالحمد على عادة معاصريه. وهذا بيان آخر على عدم اكتمال الكتاب.

ج/ عدم نسبة الشّواهد إلى أصحابها: في الكتاب في نسخته الأولى ملمح بارز تناقله من اطّلع عليه، لا سيّما الجرمي والمازني؛ إذ شواهد في معظمها غير منسوبة، سواء أكانت من القرآن أو الحديث، أو الشعر، وهو وإن التمس لصاحبه عذر علمي في ذلك-على نحو ما سنفصل في متن المقال- فإنه يَصوّر في قراءة ضمنيّة ملمحًا من ملامح عدم اكتمال الكتاب، فحسبُ سيبويه إحاطة بمرويات اللغة على تعدّد مصادرها، أفأعجزه نسبتها إلى أصحابها ولو من الحديث والشّعر؟!

وقد كان لهذا المسلك أثره العلميّ البعيد في منهج جمهور النّحويين في الاستشهاد اللّغويّ على نحو ما سنعرض له لاحقًا.

4- الضوابط العامّة للاستشهاد اللّغويّ:

سلك النّحاة العرب سبيل التّقييد للغة العربيّة لما بدأ اللّحن يستشري على السنة النّاطقين بها بتأثير الأعاجم، وكان ذلك في زمن مُبكر من تاريخ الدّولة الإسلاميّة؛ إذ يُورّخ للجهود النّحويّة الأولى بمنتصف القرن الأوّل للهجرة، وتُنسب إلى شخص أبي الأسود الدّؤلي (69هـ)، الذي يُعدّ بحسب أوثق الروايات وأرجحها أوّل نحويّ عربيّ.

وتوالى جهود النّحويّين من بعده أفرادًا وجماعات في إرساء هرم النّحو العربيّ الّذي ظهر مكتملًا في "الكتاب" لسيبويه (180 هـ).

ولم تكن قواعد النّحو تصدر من النّحاة عن مجرد هوّى أو رأي، بل إنهم اتّخذوا لذلك أصولًا معلومة، وكان معتمدهم الأوّل والأساس على نصوص اللغة الفصيحة، والّتي مثّلت في مجموعها مصادر السّماع - بَعْدَه الأصل الأوّل الّذي بُنيّت عليه أكثر القواعد - والّتي يعبّر عنها أيضًا "بمصادر الاستشهاد اللّغوي"، وهي في عمومها تشمل: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النّبويّ الشّريف، وكلام العرب شعراً ونثراً.

ومما هو متأصل في طبيعة العلوم أنّ قوامها يبدأ بالجزئيات والممارسة أولاً، ثمّ استنباط الأحكام العامة من تلك الجزئيات.

وفي إطار ذلك المنهج الإجرائي، سار النّحاة في تأصيل قواعدهم وتقنين مادة درّسهم؛ إذ إنّ حرصهم على سلامة المادة اللّغويّة الّتي يبنون عليها قواعدهم، جعلهم يُخضعونها لإجرائاً وعملياً لضوابط عامّة تحدّد وفقها شرطهم الأساس في النّقل وهو: "ثبوت الفصاحة"، والّتي قيّدوها بمعياري الزمان والمكان.

فأمّا الزّمان فيبدأ من العصر الجاهليّ وينتهي عند منتصف القرن الثّاني للهجرة - وهو العصر الّذي عاش فيه سيبويه-وعند هذا التّحديد توقّف النّقل عن أهل الحضرة، واستمرّ بالأخذ عن أهل البدو حتّى القرن الرّابع للهجرة وهو عصر ابن جني.¹⁰

وأما المكان فقد قصر البصريّون جمعهم على ستّ قبائل تقع في أواسط شبه جزيرة العرب، وهي: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطّائيّين.¹¹

وقد تحدّدت هذه الضّوابط إجرائياً دون تصريح دقيق من النّحويّين بها، والرّاجح «أنّ مرحلة الخليل وسيبويه تُعدّ أقدم مرحلة يمكن أن تُنسب إليها فكرة تحديد عصر الاستشهاد، وتحديدته بمنتصف القرن الثّاني للهجرة؛ إذ يُعدّ هذا التّحديد من إضافات هذه المرحلة، وأمّا تحديد المكان أو القبائل، فهو تحديد يسبق مرحلة الخليل وسيبويه».¹² وتصل إلى شيوخه الّذين ابتدأت معهم الرحلة إلى البادية أمثال: أبي عمرو بن العلاء (154هـ)، وعبد الله بن إسحاق الحضرمي (117هـ)، ويونس بن حبيب (182هـ).

وهذا تحدّدت الأطر الكبرى للاستشهاد اللّغويّ.

كما أنّه في خضم تلك الممارسات العلميّة الإجرائيّة الّتي دأب عليها أرباب النّحو من شيوخ سيبويه وشيوخ شيوخه، حفظ لنا تاريخ النّحو مرويات تبين عن مواقف فرديّة، أو مذهبيّة من مصادر لغويّة بعينها، من ذلك موقف جمهور النّحويّين من القراءات، والشّعور

¹⁰ علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 41.

¹¹ السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 47.

¹² محمد صالح سالم، أصول النحو، دراسة في فكر ابن الأنباري، ص: 50.

لاسيما شعر الشعراء الإسلاميين والمولّدين، وموقفهم من الأعراب الرّواة، بما رسم ضوابط فرعيّة في الاستشهاد اللّغويّ إجرائيّاً.

ومن هاته الممارسات توالّت جزئيّات ضوابط الاستشهاد في التّتابع حتى الاكتمال بتتابع جهود النّحاة فيها، حتى استقرّت الضوابط العامة للاستشهاد، لا سيما على مذهب البصريّين.

ومن هاته المعطيات يتّضح أنّ ضوابط الاستشهاد اللّغويّ التي التزمها سيبويه في كتابه لم تكن نتائج تجربته العلميّة الفرديّة، بقدر ما كانت في مجملها متوارثة عن أجيال من جهابذة النّحو البصريّ.

ومع ذلك كان لسيبويه بصمته الخاصّة في تثبيتها من حيث قصد أو لم يقصد، وذلك لما كان كتابه أقدم وأوّل مؤلّف نحويّ متكامل الأبواب يقف عليه الدّارسون من القدامى والمحدثين.

ثمّ إنّ وفاته قبل إكمال كتابه رسم ضوابط منهجيّة جزئية تأصّلت في الاستشهاد اللّغويّ عند جمهور النّحاة من بعده؛ ذلك أنّ كتابه أقدم مدوّنة نحويّة مكتملة الأبواب تجمع شتات ما ألّف في علم النّحو، كما أنّه من جهة أخرى أقدم مدوّنة تمثّلت عصر الاستشهاد ومصادره وضوابطه المنهجية، وهو يُعدّ بعد كلّ هذا كتاباً غير مكتمل، أُخْرِج للنّاس بشيء من الضّوابط غير المكتملة.

ألا يقال: "افتتح الشعر بإمرئ القيس واختتم بإبراهيم بن هرمة"، لما كان سيبويه وقف بشعراء شواهده عند ابن هرمة؟ وعند هذا الشاعر توقف الاستشهاد عند جمهور النحويّين، سالكين درب سيبويه، ولكن لو استمر عمر سيبويه هل كان ليتوقف عند ابن هرمة حقّاً أم إنّهُ سيأخذ بشعر غيره؟

ألا يُقال: الصّواب عدم صحّة الاستشهاد بالشّعر مجهول القائل، ومع ذلك جُوز الاستشهاد به؛ لما جاء في الكتاب خمسون شاهداً مجهول القائل -لم يستطع الجرميّ الذي نسب شواهد الكتاب أن يعرف قائلها-وقيل: إنّ منعنا الاستشهاد بالشّعر مجهول القائل أبطلنا عدداً من الأحكام في الكتاب مبنية على شعر مجهول القائل.

-ألا يقال: منهج القدامى في الاستشهاد بالحديث هو الإقلال من الاعتداد به، وذلك منهج سيبويه؛ إذ استشهد في كتابه ببضع أحاديث فحسب، ولم يتخذ مصدرًا أساسًا في استنباط القواعد، وعلى هذا مضى نهج النحاة في تعاملهم مع الحديث حتى عهد ابن مالك الأندلسي.

هذه بعض الدلائل على أن "الكتاب" غير المكتمل كان له بالغ الأثر في رسم ضوابط الاستشهاد اللغوي لدى جمهور النحويين من بعده على تعدد مذاهبهم وتوالي أزمانهم. وسنفصل فيما يأتي في منهج سيبويه في الاستشهاد بكل مصدر على حده، وأثر منهجه ذلك فيمن جاء بعده من النحاة.

5- منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن، وأثره في منهج جمهور النحويين:

يُعدّ القرآن الكريم النصّ المدون في المصحف، ويعرّف على أنه كلام الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، بلسان عربي مبين بواسطة جبريل عليه السلام، المتواتر بين الأمة، والمتعبّد بتلاوته، والمبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس.

ويعتبر القرآن أفصح النصوص اللغوية وأكثرها بلاغةً وبيانًا، كونه صادرًا عن الخالق عزّ وجلّ، ممّا لا سبيل لمقارنته بكلام البشر، وإن كان قد جاء بلغة العرب، وفق نظمهم، وأعجزهم عن الإتيان ولو بسورة من مثله.

وقد أجمع علماء الأمة قولًا وعملاً على أنّ القرآن يعلو، ولا يُغلى عليه، "ولقد نال القرآن الكريم اهتمامًا كبيرًا، وضُبط نصّه بحيث لا يرقى إليه أدنى ريب، وأصبح المثل الأعلى إليه مفرغ الفقهاء، ومنه يأخذ علماء اللغة شواهدهم التي يبنون عليها قواعدهم وأصولهم".¹³

ولم يشدّ سيبويه عن منهج علماء الأمة في حفظ قدسيّة النصّ القرآني، وعدم التعرّض له بالنقد، وكان للقرآن حظّه من استشهادات سيبويه في بناء الأحكام وتأسيس قواعد العربيّة. وجدير بنا أن نبحت منهجه في الاستشهاد بالقرآن، وأثر ذلك في اللاحقين به من النحويين.

¹³ خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، ص: 11.

1.5- منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن:

لِلشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ حُضُورٌ جَلِيٌّ فِي كِتَابِ سَيْبَوِيهِ؛ فَقَدْ بَلَغَتْ شَوَاهِدُهُ مِنْهُ مَا يَرْبُو عَنْ ثَلَاثَةِ مِئَةِ شَاهِدٍ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ أَقَلَّ مِنْ شَوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ، فَإِنَّ صَاحِبَ الْكِتَابِ احْتَفَظَ لِلْقُرْآنِ بِقُدْسِيَّتِهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْ دَارِسِي "الْكِتَابِ" أَنَّ صَاحِبَهُ طَعَنَ فِي نَصِّهِ، "وَكَانَ سَيْبَوِيهِ مِنْ أَعْظَمِ النِّحَاةِ تَمَسُّكًا بِالشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ وَأَعْظَمَهُمْ إِجْلَالًا لَهُ، وَكَانَ يَضْعُهُ فِي الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى لِأَنَّهُ أَبْلَغُ كَلَامِ نَزْلِ وَأَوْثَقُ نَصٍّ وَصَلَّ".¹⁴

وَإِذَا بَحَثْنَا عَنْ مَنِحِ الْإِمَامِ فِي الِاسْتِشْهَادِ بِالْقُرْآنِ، اسْتَوْقَفْتُنَا مَسْأَلَتَانِ: الْأُولَى: مِنْهَجُهُ فِي الِاسْتِشْهَادِ بِالْقُرْآنِ ضَمَنَ مَجْمُوعِ الشَّوَاهِدِ اللَّغَوِيَّةِ، وَالثَّانِيَّةُ: مِنْهَجُهُ فِي إِيرَادِ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ.

1.1.5 الِاسْتِشْهَادُ بِالْقُرْآنِ ضَمَنَ الشَّوَاهِدِ اللَّغَوِيَّةِ عَامَّةً:

عَلَى الرَّغْمِ مِنْ حِفْظِ سَيْبَوِيهِ لِقُدْسِيَّةِ الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْتَفِظْ لِلشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ بِالصَّدَارَةِ دَائِمًا فِي اسْتِشْهَادَاتِهِ، فَإِذَا قَلَّبْنَا صَفْحَاتِ الْكِتَابِ وَتَتَبَعْنَا أَجْزَاءَهُ فَلَنْ نَتِمَكَّنَ مِنْ وَضْعِ ضَوَابِطِ مَنِهْجِيَّةٍ دَقِيقَةٍ لِّصُورِ اسْتِحْضَارِ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ فِي الْكِتَابِ؛ ذَلِكَ أَنَّ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَلَاظِهُ أَيُّ دَارِسٍ هُوَ تَعَدُّدُ مَرْتَبَةِ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ ضَمَنَ مَجْمُوعِ الشَّوَاهِدِ اللَّغَوِيَّةِ مِنَ الشَّعْرِ وَالتَّنْثَرِ.

وَعَلَى الْعُمُومِ فَإِنَّ مَا يَمِيزُ حُضُورَ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ فِي الْكِتَابِ، هُوَ:¹⁵

أ/ فِي مَوَاضِعٍ يَضَعُ عُنْوَانَ الْبَابِ الَّذِي يَتَحَدَّثُ عَنْهُ، وَيُمَثِّلُ لَهُ بِأَمْثَلَةٍ يَقِيسُهَا عَلَى الْقُرْآنِ، ثُمَّ يُورِدُ بَعْدَهَا آيَاتِ الْمَتَعَلِّقَةِ بِالْمَوْضُوعِ، وَيَعْقِبُهَا بِشَوَاهِدٍ مَسْمُوعَةٍ، أَوْ مَرْوِيَةٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، ثُمَّ بِشَوَاهِدٍ شَعْرِيَّةٍ، مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي بَابِ "هَذَا بَابُ مِنَ الْفِعْلِ يَسْتَعْمَلُ فِي الْاسْمِ، ثُمَّ يَبْدُلُ مَكَانَ ذَلِكَ الْاسْمِ اسْمَ آخَرَ...: «وَذَلِكَ قَوْلُكَ: رَأَيْتُ قَوْمَكَ أَكْثَرَهُمْ، وَرَأَيْتُ بَنِي زَيْدٍ ثَلَاثَهُمْ، وَرَأَيْتُ بَنِي عَمِّكَ نَاسًا مِنْهُمْ...» كَمَا قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر/30] وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

¹⁴ خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، ص: 11.

¹⁵ خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 31-36.

فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة/ 217] وقال شاعر:

وَذَكَرْتَ تَقْتُدُّ بَرْدَ مَائِهَا * وَعَتَكَ الْبَوْلَ عَلَى أَنْسَائِهَا¹⁶.

ب/ في مواضع يورد شواهد الباب كلّها من القرآن الكريم، دون إيراد أي شواهد أخرى، فيشبه الآيات بعضها ببعض، ويحمل بعضها على بعض.

من ذلك ما جاء في باب "اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع..."، قال: «وليس يغيّر التنوين إذا حذفته مستخفاً شيئاً من المعنى ولا يجعله معرفة. فمن ذلك قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [الأنبياء/ 35]، و: ﴿إِنَّا مُرْسَلُوا نَأْتِيكَ﴾ [القمر/ 27]، و: ﴿لَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ﴾ [السجدة/ 12]، و: ﴿غَيْرِ مُحِلِّي الصَّيْدِ﴾ [المائدة/ 01]، فالمعنى معنى: ﴿وَلَا أَمِينِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾ [المائدة/ 02]...»¹⁷.

ج/ تجده في مواضع يورد الشاهد القرآني، ويعقبه بما سمعه من العرب، أو يستشهد بعده بالشاهد الشعري فحسب.

من ذلك قوله: «... وإذا ثنيت أو جمعت فأنبت النون قلت: "هذان الضاربان زيداً"، و"هؤلاء الضاربون الرجل"، لا يكون فيه غير هذا لأنّ النون نائبة، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [النساء/ 162] وقال ابن مقبل:

يَا عَيْنُ بَكِّي حَنِيفًا رَأْسَ حَيِّم * الْكَاسِرِينَ الْقَنَا فِي عَوْرَةِ الدُّبُرِ¹⁸.

د/ إن كثرت الشواهد من القرآن استشهد ببعضها، وعقب عليها بمثل قوله: " وهذا في القرآن كثير"¹⁹.

ه/ قد يسوّي في مواضع بين الشاهد من القرآن وبين ما سمعه من كلام العرب وما روي من الشعر، مع بقاء القرآن مقدّمًا.²⁰

¹⁶ سيبويه: الكتاب، 1/ 204، 205، و: 1/ 264.

¹⁷ سيبويه: الكتاب، 1/ 221، و: 1/ 143، 272.

¹⁸ المصدر نفسه، 1/ 243، و: 1/ 249، 250.

¹⁹ المصدر نفسه، 1/ 236-235.

²⁰ المصدر نفسه، 1/ 77.

و/ قد يأتي في مواضع بالآيات القرآنية تصديقًا لكلام العرب، من غير تقييد للقبيلة التي تتكلم به، أو قد يستبدل بالآيات كذلك على ما ورد في الشعر²¹.

ز/ في مواضع يبدأ بالشعر، ثم يأتي بالآية وبعدها الشعر.

من ذلك قول سيبويه في باب "مجرى النعت على المنعوت والشريك على الشريك...":
«...ومنه أيضًا: مررت بثلاثة نفرٍ رجلين مسلمين ورجلٍ كافرٍ، جمعت الاسم وفصلت العدة ثم نعتته وفسرته...قال الراجز:

خَوَى عَلَى مُسْتَوِيَاتٍ خَمْسٍ * كَزَكَرَةِ وَفِنَاتٍ مُلْسٍ

فهذا يكون على وجهين: على البدل وعلى الصفة، ومثل ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل قوله عز وجل: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران/ 13] ومن الناس من يجزّ، والجزّ على وجهين: على الصفة وعلى البدل، ومنه قول كثير عزة:

وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ * وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتْ²².

ومن هاته المعطيات نخلص إلى ما استهللنا به مبحثنا أن ليس لاستشهاد سيبويه بالشاهد القرآني من حيث ترتيبه ضوابط منهجية منتظمة تحكمه من أول الكتاب حتى آخره.

2.1.5 ضوابط الاستشهاد بالشاهد القرآني من حيث طبيعته:

وأما عن ضوابط اعتداد سيبويه بالشاهد القرآني في ذاته؛ فالواقع أنه لم يحتفظ بمنهج موحد في ذلك أيضًا؛ فنجد:

أ/ في مواضع يقدم للشاهد القرآني بما يُعرف به أنه كلام الله تعالى، كان يقول: "ومن ذلك قوله تعالى جده"، "وقوله عز وجل"، "قوله تبارك وتعالى"، "وقال سبحانه" ومثل ذلك في القرآن²³.

²¹ المصدر نفسه، 1/ 62، 70، 89، 161.

²² سيبويه: الكتاب، 1/ 497.

²³ المصدر نفسه، 1/ 83، 169، 304.

ب/ في مواضع لا يقدّم للقرآن بما يميّزه من سائر الشواهد، فيورده عرضاً ضمن الكلام عامة؛ بما قد يُغفل عنه أنه كلام الله لولا توثيق المحققين.²⁴

وقد انتقده في مسلكه هذا بعض المحدثين، ومنهم الأستاذ أحمد مكي الأنصاري؛ إذ قال: "لقد رأيت سيبويه يتحاشى في بعض الأحيان أن يسند الآية الكريمة إلى الله تعالى، فلا يقدّمها بما اعتاد الناس أن يقدّموها به، مثل قولهم: قال الله تعالى، أو قال عز وجل، أو: قال جلّ شأنه...، أو يستندها إلى الغائب على أنها قول من الأقوال، فهو يعبر بكلمة "قال".²⁵

ويعلّل أحد الدارسين هذا المسلك في إغفال إسناد سيبويه للآية إلى الله تعالى أو القارئ، على أنّه كان أسلوباً سائداً في عصر سيبويه من اصطلاحات العلماء مثل ما هو وارد في كتب القراءات والتفسير واللغة.²⁶

ج/ تجد سيبويه يورد في مواضع الآية تامة، وفي مواضع ينصّ على موضع الشاهد من الآية فحسب كأن يورد كلمة فحسب.

فمّا جاءت فيه الآية تامة من جهة المعنى قوله: «ومّا جاء على اتّساع الكلام واختصار قوله تعالى جدّه: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يوسف/ 82] ومثله في الاتّساع قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعُقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾ [البقرة/ 171]»²⁷.

ومن مواضع استشهاد سيبويه بموضع الشاهد من الآية فحسب قوله: «...جعله مصدرًا كقوله: ﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ [محمد/ 04]»²⁸ ومثله قوله: «ونظير الأصغرين قوله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾ [الكهف/ 103]»²⁹، وأمثلة هذا كثيرة في "الكتاب".

²⁴ المصدر نفسه، 272/1، 423.

²⁵ أحمد مكي الأنصاري: سيبويه والقراءات، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط1، 1972، ص: 42، 43.

²⁶ سليمان يوسف خاطر، منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، وموقف بعض المحدثين منه، ص: 258.

²⁷ سيبويه: الكتاب، 272/1، 273.

²⁸ المصدر نفسه، 303/1، و: 4/117.

²⁹ المصدر نفسه، 4/117.

وفي صنيعة ذلك تعظيم على الشّاهد القرآني؛ لا سيما على الدّارسين المحدثين ممّن لا يحيطون بكتاب الله علماً، ولولا اجتهاد المحقّقين لخفي على كثير ما هو من كلام الله وما هو من كلام العرب، أو لاختلطت مواضع الآيات المقصودة من القرآن، لا سيّما مع وجود المتشابهات.

وليس لنا أن نعيب على سيبويه مسلكه هذا، طالما أن له سلفاً من علماء عصره في هذا الأمر، وطالما أن كلّ من عاصره كان حافظاً كتاب الله، مُلِمّاً بآياته، فليس لنا أن نقيس عصره على عصرنا، ولا أن نلومه على جهلنا.

أضف إلى ذلك أنّ "الكتاب" الذي أُخْرِجَ للنّاس لم يكن مكتملاً، فلو أنّ العمر طال صاحبه لكان نقحّه، وأخرجه على ضوابط لم تبد له في نسخته الأولى، ولربّما كان من ذلك نسبة كل الآي إلى المولى جلّ وعلا.

2.5- أثر الخصائص المنهجية للاستشهاد بالقرآن في "الكتاب" في النّحة التّالين لسيبويه:

لم يكن "الكتاب" بالنّسبة لنّحة عصره من بصريّين وكوفيّين أوّل مصدر من مصادر التّأليف النّحويّ فحسب، بل كان لهم منهجاً يتّبع، ونبراساً يُقتدى به في تبويب النّحو وتفرّيع مادّته، ومن ثمّة قد لا نجانب الصّواب إن قلنا: إنّ منهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن ظلّ متّبعاً من قبل النّحويّين المعاصرين له والتّالين له من بصريّين وكوفيّين وبغداديين وأندلسيّين، بل إنّ شواهد من القرآن بقيت تتكرر تقريباً نفسها في الأبواب النّحوية نفسها.

وإثباتاً لتخميننا يكفي أن نتصفّح -ولو بصفة عشوائية- كتاباً من مطوّلات كتب النّحو لجمهور النّحويّين على توالي أزمانهم وتعدّد مذاهبهم لنقف على حقيقة اتّباعهم منهج سيبويه غير المنتظم في الاعتداد بالشّاهد القرآني سواء أكان ذلك من حيث ترتيبه ضمن مجموع الشّواهد اللّغويّة، أم من حيث صور استحضاره في ذاته، لنجد أنّ ذلك نهج المبرّد (204 هـ) في المقتضب³⁰، وابن جيّ (392 هـ) في الخصائص³¹، وأبي حيّان (745 هـ) في التّذييل

³⁰ المبرّد: المقتضب، 2/ 12، 13، 16، 29، 32، 35، 49.

³¹ ابن جيّ: الخصائص، 2/ 77، 97، 129.

والتكميل³²، ولك أن تنوع من المصادر ما شئت لتلاحظ منهجاً متشابهاً في الاعتداد غير المنتظم بالشاهد القرآني منشؤه اتباع منهج سيبويه.

فأي تقليد هذا الذي صار مسلماً لا يزيغ عنه أرباب النحو في اتباعهم منهج صاحب كتاب متكامل الأبواب، غير مكتمل إخراجاً؟!

6- منهج سيبويه في الاستشهاد بالحديث النبوي، وأثره فيمن تلاه من النحويين:

يعدّ الحديث النبوي الشريف ثاني أفصح النصوص اللغوية بعد القرآن الكريم كونه صادراً عن أفصح العرب قاطبة محمد صلى الله عليه وسلم، كما يعدّ ثاني مصادر التشريع بعد القرآن الكريم.

وكان من المنطقي أن يكون الحديث ثاني مصادر الاستشهاد بعد القرآن، إلا أن الواقع خالف المنطق؛ ذلك أنّ المشهور عن جمهور النحويين المتقدمين إعراضهم عن الاستشهاد بالحديث أصلاً في بناء القاعدة، حتى إذا وقع في متونهم كان للاستئناس به فحسب. واستمر ذلك نهجاً سار عليه المتأخرون من النحاة دون أن يناقشوا أسباب تركهم الاستدلال بالحديث، وعدم اتّخاذه أصلاً في بناء أحكام نحوية كثيرة. حتى كان ابن مالك الأندلسي (672هـ) أول من أكثر الاستشهاد بالحديث، واتّخذه أصلاً في بناء أحكام نحوية كثيرة، ومنذ عصره فُتح باب النقاش في مسألة الاستشهاد بالحديث، حتى فضّيت في العصر الحديث.

وليس لنا الإفاضة في عرض مزيد تفصيل في مسألة الاستشهاد بالحديث؛ طالما أنّها ليست جوهر حديثنا، وإنّما غايتها الوقوف على مذهب سيبويه في الاستشهاد به، وأثره فيمن أعقبه من النحاة.

1.6 منهج سيبويه في الاستشهاد بالحديث النبوي:

إنّ المتصفح لكتاب سيبويه يلحظ قلّة استشاده بالحديث النبوي، وكذا عدم اتّخاذه أصلاً في استنباط القواعد الكلية.

³² أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 9/ 248، 189، 183، 170.

حتى إذا أورد الشّاهد من الحديث كان ذلك استثنائاً به فحسب، وتقوية لما استدلّ على صحّته بشاهد من القرآن أو كلام العرب دون أن يكون مقصوداً لذاته، حتّى إنّه لم يكن يتّص على أنّه قول الرسول -صلى الله عليه وسلّم- ولا يمهّد له بما يميّزه من كلام سائر العرب، ويصدّره بقوله: "من ذلك"، أو: "وأما قولهم"، على نحو ما ذكر في باب التنازع، قال: «وهو قولك: ضربت وضربني زيد، وضربني وضربتُ زيداً، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه... وإنّما كان الذي يليه أولى بالعمل لقرب جواره... وممّا يقوّي ترك نحو هذا العلم المخاطب، قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ، وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب/35]، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناءً عنه، ومن ذلك: "نَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مَنْ يَفْجُرُكَ"³³.

فقوله: "نخلع ونترك من يفجرك" هو حديث للرسول ﷺ، ومع ذلك لم يميّزه سيبويه -على عادته- بما يبيّن أنّه كلامه صلى الله عليه وسلّم.

وقد اختلف الدّارسون المحدثون في إحصاء عدد شواهد "الكتاب" من الحديث النبويّ، فقد أحصى منها الأستاذ عبد السلام هارون -المحقّق الأول للكتاب- سبعة أحاديث منها حديث مكرّر³⁴، في حين أحصى غيره عدداً أكبر من هذا، فذكرت خديجة الحديثي اثني عشر حديثاً، وفصّلت في مواضعها من "الكتاب"³⁵.

ولعلّ أكثر الدراسات قلباً للموازن ما توصّل إليه الأستاذ محمود فجّال حين صحّح -حسب استنتاجاته- ما تُؤوِّث عن منهج سيبويه في الاستدلال بالحديث، وخلّص إلى أنّه استشهد بما يقارب سبعة وثلاثين ومئة حديث (137 هـ)³⁶، وهو عدد لا سبيل لمقارنته بسابقه، وإن كانت دراسته هذه قد أثارت انتقادات كثيرة من قبل معاصريه، ممّن رأوا في هذا العدد مبالغة لا سبيل لتقبّلها.

³³ سيبويه: الكتاب، 1/ 123.

³⁴ المصدر نفسه، 5/ 29.

³⁵ خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 77.

³⁶ محمود فجّال، ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه، ص: 163، 402.

ومهما كان تعداد شواهد الحديث في "الكتاب"، فإنّها لم تكن تعشر شواهد من الشعر، ولا نصف شواهد من القرآن الكريم.

وعلى العموم؛ فإنّ ما ميّز استشهاد سيبويه بالحديث -وهو في ذلك متّبع لمسلك شيوخه السابقين له- خصائص ثلاثة:

أ/ عدم اتّخاذ الحديث أصلاً في بناء القاعدة، والاعتداد به استثنائاً فحسب.

ب/ عدم التّقديم للحديث بما يدلّ على أنه حديث النبي ﷺ، وفي ذلك تأكيد لمنهجه العام في الكتاب من حيث عدم نسبته للشواهد اللّغويّة عامّة بما فيها القرآن والشعر.

ج/ عدم ذكره أسباب ترك الاستدلال بالحديث أصلاً في بناء القاعدة، على الرّغم من أنّه بدأ تعليمه بطلب الحديث النبويّ، ومن ثمّة يُضعّف احتمال تركه الاعتداد بالحديث لقلة إحاطته به.

2.6 أثر الاستشهاد بالحديث عند سيبويه في النّحة التالين له:

كان لمنهج سيبويه في الاعتداد بالحديث بالغ الأثر فيمن جاء بعده من النّحاة -وإن كان سيبويه ذاته قد سلك مسلك شيوخه في ترك الاستدلال بالحديث- حيث استمر نهج النّحويين على عدم الاستشهاد بالحديث إلّا قليلاً، مع عدم اتّخاذه أصلاً في بناء القاعدة، فكان ذلك منهج البصريّين والكوفيّين والبغداديين على توالي أزمانهم.

ومما يدلّ على قناعة المتأخرين من النّحاة بأن ترك الاستشهاد بالحديث هو منهج سيبويه وشيوخه ما ألزم به أبو حيان الأندلسي (745هـ) نفسه من ترك الاستدلال بالحديث زعمًا منه أنّه منهج المتقدّمين من أسلافه النّحاة، حين عاب على ابن مالك اتّخاذه الحديث أصلاً في بناء القاعدة، حيث قال: «...كون علماء العربيّة الذين أسسوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث كأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وسيبويه، والأخفش، والجرمي، والمازني، والمبرد والكسائي، والفراء، وهشام الأحمر، وثعلب، وغيرهم، رحمهم الله...».³⁷

³⁷ أبو حيان الأندلسي: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، 9/ 342.

وعلى العموم، فإنَّ سيبويه سواء تَعَمَّدَ إغفال الحديث النَّبَوِيِّ، وتَعَمَّدَ عدم التَّقديم له أم لم يتعمَّد ذلك، فقد رسم للنَّحاة التَّالين له منهجًا أهدر مصدرًا مهمًّا من مصادر السماع، كان بالإمكان أن يضيف إلى النَّحو قواعد كثيرة على نحو ما وقع ذلك مع ابن مالك الأندلسي (672هـ).

7- الخصائص المنهجية للشَّاهد الشعريّ في "الكتاب" وأثره في تحديد ضوابط الاستشهاد اللّغويّ:

كان الشَّعر ديوان العرب، وحافظ سيرهم، وعنوان أديهم، يسري على ألسنتهم سجيّة، حتى قيل: إنّ العرب أمة شاعرة. وكانت رواية الشعر سائدة منذ العصر الجاهليّ، حتّى إنّه كان لكلّ شاعر راوٍ يحفظ عنه شعره ويرويه لينتشر ويشيع بين قبائل العرب.

وعلى الرّغم من أنّ أكثر كلام العرب نثر-وذلك ما تقتضيه طبيعة التّواصل الاجتماعيّ بين بني البشر- إلّا أنّ ما حُفِظَ من شعر العرب أكثر ممّا حُفِظَ من نثرها، قال ابن رشيق القيرواني: «ما تكلمت به العرب من جيّد المنثور أكثر ممّا تكلمت به من جيّد الموزون»³⁸، ويواصل قوله: "فلم يُحَفَظَ من المنثور عُشره، ولا ضاع من الموزون عُشره"³⁹. ومن هذا القول تُدرّك علّة شهرة الشَّعر وشيوعه لعناية العرب به حفظاً ورواية.

وعلى اعتبار الشَّعر قسمًا من أقسام كلام العرب؛ فقد كان مصدرًا أساسًا من مصادر السّماع اللّغويّ؛ الذي هو الأصل الأوّل في بناء قواعد النَّحو وأحكامه.

وللاستشهاد بالشَّعر في عرف النَّحاة خصائص منهجية عامّة تضبطه، منها: تقسيم الشّعراء إلى أربع طبقات بحسب عصورهم الأدبيّة: الشّعراء الجاهليّون، والمخضرمون، والإسلاميّون، والمولّدون، مع تباين مواقف التّحويين من شعراء كل عصر، وكل طبقة، لاسيما الإسلاميين والمولّدين منهم، وكذا مسألة الاستشهاد بالشَّعر مجهول القائل، وتعدّد رواية الشَّعر، والشَّعر المصنوع، وما إلى ذلك.

³⁸ ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، 20/1.

³⁹ المصدر نفسه، 20/1.

فإذا استقصينا أمر الشَّاهد الشَّعريّ في "الكتاب" استوقفنا محطات بارزة ضمنه، تدعونا للتساؤل عن نصيب كتاب سيبويه في رسم الضوابط المنهجية للشَّاهد الشَّعريّ، وبحث أثره فيمن جاء بعده من النحويّين؛ من حيث اقتداؤهم بمنهجه في الاحتجاج بالشَّعر، والتزام ضوابطه، بله تكرر شواهد ذاتها.

ومن جملة هاته المسائل نورد:

1.7- غلبة الشَّاهد الشَّعريّ على مجمل الشَّواهد اللُّغويّة في الكتاب:

إذا تأملنا الشَّواهد اللُّغويّة في "الكتاب" ألفينا غلبة الشَّاهد الشَّعريّ من حيث العدد، إذ يتواتر قول القدماء - كما المحدثين- إنّها بلغت ألفاً وخمسين بيتاً شعريّاً، وهي بذلك تضعف عدد شواهد من القرآن بخمس مرّات تقريباً.

وهذه الغلبة قد يفسّرها ما ذكرناه سابقاً من كثرة رواية الشَّعر وانتشاره بين سائر العرب، مع سهولة حفظه ويسر تذكّره؛ حتّى أضى الاعتداد بالشَّعر تقليدًا متوارثًا في عرف النحاة، وهي ظاهرة واضحة في كتب النحو متقدّمها، ومتأخّرها؛ إذ عليه الاعتماد الأساس في وضع القواعد وتأصيل الأحكام.

ولعلّنا لا نجانِب الصواب إن حكمنا بأنّ ذلك التّقليد منهج اقتدى فيه النّحويّون بإمامهم سيبويه، الذي اعتدّ بالشَّاهد الشَّعريّ، وجعله عمدة الشَّواهد اللُّغويّة في "الكتاب".

بل إنّنا لا نبالِغ إن قلنا إنّ شواهد الشَّعريّة بقيت تتكرّر هي ذاتها تقريباً في كتب اللاحقين به- لا سيما البصريّين- على الرّغم من خصوصيّة الشَّعر واختلافه عن النثر من حيث كونه مقيّدًا بوزن وقافية، وخاضعًا كثيرًا لما يعرف بالضرورة الشَّعريّة، التي جعلت من هذا الشَّاهد محطّ انتقاد كبير من الدّارسين المحدثين لاعتماده أساسًا في التقعيد مع خصوصية لغته.

2.7- عينة الشعراء الذين استشهد بهم سيبويه، وأثره فيمن جاء بعده:

يتداول في بيئة النحاة قول أبي عبيدة: "افْتُتِحَ الشَّعْرُ بامرئ القيس، واخْتُتِمَ بابن هَرْمَةَ"، وقول الأصمعي: "خُتِمَ الشعر بابن هَرْمَةَ، وهو آخر الحجج"⁴⁰، ويتضمّن القولان دلالة ضمنيّة لعصر الاستشهاد اللّغويّ، لا سيما في بيئة الشعراء الحضريّين.

والقولان- وإن كانا على معنى التّعميم الذي أفضى إليه بناء الفعلين فيها للمجهول- فإنّهما في الأصل وصف للمنهج الذي سلكه سيبويه في كتابه، وفيه تقييد للعصور الأدبيّة التي استقى منها سيبويه شواهد الشعريّة، والتي تبدأ من العصر الجاهليّ الذي يبدأ بامرئ القيس، وينتهي إلى بداية العصر العباسيّ عند الشعراء الإسلاميين، الملقّبين بالمتقدّمين، وآخرهم إبراهيم بن هَرْمَةَ (176 هـ)، وهو آخر شاعر استشهد به سيبويه في كتابه، وكان معاصرًا له، وهو شاعر مدنيّ حضريّ، عاصر بداية الدّولة العباسيّة، وعنده يتوقّف عصر الاستشهاد بالشّعراء الحضريّين عند سيبويه، الذي وافته المنية بعد ابن هرمة بزمن يسير وهو أربع سنوات تقريبًا.

ومن زمن امرئ القيس حتى زمن ابن هَرْمَةَ تتوالى أسماء طبقات من الشعراء وقع استشهاد سيبويه بهم في كتابه من جاهليّين، ومخضرمين وإسلاميين.

ومن هاته المعطيات قد يخالغ الدّارس تساؤلان مؤداهما:

أ/ لِمَ ابن هَرْمَةَ تحديداً؟

ب/ ما أثر هذا التّحديد الزّمني بابن هرمة في ضبط عصر الاستشهاد اللّغويّ، وما انعكاسه على النّحويّين من بعده؟

فأمّا السّؤال الأوّل؛ فليس بين أيدينا جواب شافٍ عنه بقدر ما كان اجتهادًا؛ إذ يحتمل أن سيبويه توقّف عند "ابن هَرْمَةَ" مجبرًا أكثر من كونه متعمّدًا؛ فلعل الموت الذي أعجله -على صغر سنّه- ولم يمهل له لِيَتِمَّ كتابه، ويتمّ معه الأخذ من شعراء أعقبوا ابن هَرْمَةَ ولو بزمن يسير، خاصة مع استمرار الفصاحة لا سيما في البدو، ولا يُعَدَم من شعراء البداية من جاوز عصر ابن هرمة ممّن كان يصحّ الأخذ عنهم.

⁴⁰ البغدادي: خزانة الأدب، 8/1

وأما جواب الثاني؛ فتقرّر نظرة عُجلى على فهرس كتب النّحويين من المتقدّمين والمتأخّرين، بل حتّى في المعاجم اللّغويّة، فشواهد سيبويه من الشّعر –وغيره- تكاد تتكرّر هي نفسها.

وعلى الرّغم من أنّ بعض النّحويّين عاصر سيبويه وأعقبه بعضهم بسنوات، إلّا أنّهم لم يجرؤوا على تجاوز ابن هُرْمَة إلى غيره من الشعراء الذين أعقبوه بزمن يسير.

ومن ثمّة خطّ سيبويه من حيث كان متعمّداً أو غير متعمّد ضابطاً منهجياً في الاستشهاد بالشّعر، يشمل طبقات الشعراء الثّلاث الجاهليّين والمخضرمين والإسلاميّين، الذين جعل آخرهم ابن هُرْمَة، وهو آخر الحجج عنده وعند من تبعه من جمهور النّحويّين إلّا ثلّة قليلة.

ولعلّ قيمة الشّواهد الشّعريّة عند سيبويه تنمّ عنها كثرة ما جاء من مؤلّفات متعلّقة بها من شرح لها وتذييل على الشّروح، والّتي أربت عن المئات بين القديم والحديث. وهي بهذا دليل ثابت على استمرار شواهد سيبويه محفوظة في كتب اللاحقين به من قدماء ومحدثين.

وختام القول: فإنّ شواهد سيبويه اعتبرت قديماً –كما حديثاً- أصحّ الشّواهد، وأثبتها؛ إذ يكفي أن يُقال في البيت الشّعريّ إنّّه من شواهد الكتاب ليسلم بصحته ويوثق به، ويؤخذ به في مختلف علوم العربيّة، وما ذلك إلّا ثقة في صاحبه وتأكّدهم من صدقه وأمانته وعدالته.⁴¹

3.7- حقيقة استشهاد سيبويه بشعر الشّاعر المولّد "بشار بن برد"، وأثر ذلك في منهج النّحاة التّالين له:

يُعرّف الشعراء المولّدون على أنّهم الشعراء الذين عاشوا في العصر العبّاسيّ، وهم من كانوا غير عرب في الأصل، بأن يكون أحد أبويهما أعجميّاً، والآخر عربيّاً، مع نشأتهم في كنف الدّولة العربيّة، ويعدّ بشار بن برد (168هـ) أوّلهم، ومما اشتهر عنه أنّه كان شاعراً هجاءً ضريراً، عاصر سيبويه زمناً يسيراً قبل وفاته.

⁴¹ خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص: 111.

وقد أجمع اللّغويّون والنّحاة على عدم صحّة الاستشهاد بشعر المولّدين⁴²، لأنّهم جاوزوا عصر الفصاحة الّذي يتوقّف في الحواضر الّتي عاشوا فيها عند منتصف القرن الثّاني للهجرة، ثم لعدم أصالة عربيّتهم وإنّ اتقنوها.

ويشيع في الدّراسات -قديمها وحديثها- أنّ سيبويه استشهد ببعض شعر بشار بن برد، مخافة هجائه؛ إذ تذكر الرّواية أنّ سيبويه كان «يرفض الاحتجاج بشعر بشار، ويبدو أنّه كان يأخذ عليه بعض المآخذ اللّغوية حتى هجاه صاحبه بشار بقصيدة يقول فيها:

أَسِيبُويَهْ يَا ابْنَ الْفَارِسِيَّةِ مَا الَّذِي * تَحَدَّثْتَ فِي شَتِي، وَمَا كُنْتَ تَلْبُدُ
أَظَلْتَ تَعْنَى سَادِرًا بِمُسَاءَتِي * وَأُمْلَكَ بِالْمَصْرَيْنِ تُعْطِي وَتَأْخُذُ

فاضطرّ سيبويه إلى الاحتجاج ببعض شعره دفعًا لشرّه»⁴³.

وتستمر هذه الرّواية تغبر ردحًا من الزّمن محفوظة على هذا النّحو بين الدّارسين من قداماء ومحدّثين -حتّى أمد غير بعيد- دون تمحيص أو تحقّق من ثبوت ذلك الاحتجاج المزعوم في ثنايا الكتاب أو انتفائه، حتى قطع الأستاذ علي النجدي هذا الزّيف التّاريخي الموضوع، حين حقّق قضية استشهاد سيبويه بشعر بشار بن برد، وخلص إلى تضعيفه، على أنّ ما جاء في باب الإدغام هو شطر بيت غير منسوب وهو قول الشاعر:⁴⁴

وَمَا كُلُّ مُؤْتٍ نُصَحُهُ بِلَيْبٍ

ويضعف الأستاذ نسبة الشّاهد إلى بشار بن برد من جوانب، منها⁴⁵:

*أنّ بشار ما كان ليرضى أن يستشهد سيبويه بشعره دون ذكر اسمه ليكفّ عنه هجاءه؛ إذ غاية بشار أن «يرفعه سيبويه إلى مرتبة من كان يحتجّ بهم من الشعراء، ولا يتحقّق ذلك على وجهه إلّا إذا استشهد به وذكر اسمه في الاستشهاد»⁴⁶.

⁴² البغدادي: خزانة الأدب، 4/1.

⁴³ علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 56.

⁴⁴ المصدر السابق، 4/1.

⁴⁵ علي النجدي: سيبويه إمام النحاة، ص: 153.

⁴⁶ علي النجدي: سيبويه إمام النحاة، ص: 153.

*إذا كان سيبويه قد قبل الاحتجاج بشعر بشار ولو إرضاء له لكفّه عن هجائه فليس له ما يعتذر به من إغفال اسمه لثبوت نسبة الشعر إلى بشار.

*عدم ثبوت نسبة الشعر الوارد إلى بشار بن برد بالعودة إلى ديوانه، مع الاختلاف في عزوه بينه وبين من ينسبه إلى أبي الأسود الدؤلي، مع كون سيبويه أورده استثناساً، لا أصلاً لبناء قاعدة أو إصدار حكم.

هذا، وقد يُجاب عن مسألة استشهاد سيبويه بشعر بشار بن برد بشيء من البراءة التي تتوارى خلفها رغبة تقصّي الحقائق من طريق أيسر لنقول: إن كان سيبويه قد ألف كتابه خلسة دون معرفة أحد به؛ فمن أين لبشار بن برد أن يدرك ذلك ليتعرّض له في كل محفل فيرغمه على الاحتجاج بشعره؟ ثم إذا ثبت أن بشار توفي سنة (168هـ) فوفاته زامنت بداية تأليف سيبويه لكتابه أو بعد وفاته بزمان يسير، فمن أين يتحصّل ملام بشار بن برد لسيبويه وهو مع الأموات؟

ثم هل كان تثبّت سيبويه وحرصه على صحة النّقل يضعّفانه أمام شاعر هجّاء مولّد -مولع بالهجاء، جريء فيه، ما يكاد يرقب فيه ذمّاً أو يهاب أحداً- إرضاءً له بأن يستشهد بشعر له يصغّر أمام الشّواهد الشعريّة التي يدّخرها عقل سيبويه لفحول الشعراء؟

وعلى العموم، فإن تضعيف الأستاذ علي النّجدي لادّعاء استشهاد سيبويه بشعر بشار بن برد جدير بأن يشيع صواباً بدلاً عن زيف متداول منذ قرون غابرة ليستأنس به الدّارسون المحدثون، وليدفعوا عن هذا النّحوي الثّقة ملامّة قد تطعن في مقامه بين جمهور النّحويّين.

على أن الاستشهاد بشعر المولّدين، سواء أكاد ذلك تقليدًا لصنيع سيبويه المزعوم، أم قناعة من النّحوي ذاته، لم يشع في أوساط النّحويّين على تعدّد مذاهبهم وتوالي أزماتهم، غير ثلّة قليلة ممّن روي عنهم الاحتجاج بشعر بعض المولّدين، من ذلك ما قيل: إنّ الأخفش الأوسط (215هـ) تلميذ سيبويه عرض له موقف مشابه لموقف أستاذه مع بشار بن برد، فاضطرّ اضطرارًا أن يأخذ بيت شعر له مخافة هجائه.⁴⁷

⁴⁷ علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ص: 56.

ونُسب إلى المبرد استشهاده ببعض شعر المولدين لغرض المعاني لا اللغة، وكذلك فعل ابن جني (392 هـ)؛ حيث احتج في مواضع عديدة بشعر المتنبي الذي كان يلقبه بـ"شاعرنا"، وقال عنه: «ولا نستنكر ذكر هذا الرجل وإن كان مولداً - في أثناء ما نحن عليه من هذا الوضع وغموضه، ولطف متسرّبه، فإنّ المعاني ينتابها المولدون كما ينتابها المتقدمون».⁴⁸ كما ذكر أنّه استشهد بشعر غيره من المولدين أمثال: ابن الرومي.⁴⁹

واستشهد الزمخشري (538 هـ) بشعر أبي تمام في تفسير أوائل البقرة في الكشف، وقال عنه: «وهو وإن كان محدثاً لا يُستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه».⁵⁰

وختام القول: إنّ مسألة الاستشهاد بشعر المولدين-والتي وقف منها جمهور النحويين موقف الإعراض والامتناع باتفاق أكثرهم قولاً وعملاً-هي في الأصل اتباع للمنهج الذي سلكه سيبويه في تركه الأخذ بشعر هؤلاء الشعراء سيراً على خطى شيوخه الأوائل من مثل أبي عمرو بن العلاء والخليل، لا سيّما مع تضعيف احتجاجه بشعر بشّار بن برد، وهو النحوي الثقة الذي حرص حرصاً شيوخه على سلامة شواهد من الظن والتثبت في النقل عمّن يوثق بفصاحته من فحول الشعراء.

3.7- الشعر مجهول القائل في "الكتاب"، وأثره في منهج الاستشهاد اللغوي:

الشعر مجهول القائل هو الشعر الذي لا يُنسب إلى شاعر معيّن، أي: الجهل بمن يُعزى إليه الشاهد الشعريّ، ولا يقصد بجهالة القائل انعدامه ألبتة، فليس من شعر إلا وله قائل ولو كان منتحلاً.

ومنشأ هذا الضرب من الشعر «قد تكون من أبيات مفردة قيلت عرضاً في مناسبات عابرة، أو من مقطعات وقصائد لم يقدر لها ذبوع الرواية، ولا طول الحياة، وقد يكون أصحابها من المغمورين أو المقلّين الذين لا يعلمهم الناس، ولا يُروى لهم إلا قليل».⁵¹

⁴⁸ ابن جني: الخصائص، 37/1

⁴⁹ فاضل صالح السامرائي: ابن جني النحوي، ص: 139.

⁵⁰ البغدادي: خزانة الأدب، 1/ 07.

⁵¹ علي النجدي: سيبويه إمام النحاة، ص: 150.

ويقف النّحاة من الشّعر مجهول القائل القائل موقف المتشكّك من حيث الاستشهاد به، «وكأنّ علّة ذلك خوف أن يكون لمولّد أو من لا يوثق بفصاحته»⁵² أو منتحلًا، وفي كلّ ذلك طعن في فصاحة الشّعر، والتي هي المعيار الأساس للأخذ بالمادة اللّغويّة.

فإذا بحثنا مسألة جهالة القائل في الشّواهد الشّعريّة لسيبويه استوقفنا مقولة متداولة بين القدماء والمحدثين، منسوبة إلى الجرميّ (225 هـ) -الذي نسب شواهد الكتاب إلى أصحابها- يقول فيها: «نظرت في كتاب سيبويه، فإذا فيه ألف وخمسون بيتًا، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائلها، فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائلها».⁵³

على أنّ ما ينبغي اعتباره في هذا الموضع أن شواهد الكتاب في مجملها وعلى تعدّد مصادرها-بما في ذلك القرآن والحديث-كانت من غير نسبة في النّسخة الأولى من الكتاب، على نحو ما عرضناه في مواضع سابقة.

وفي قضية الشّعر مجهول القائل تُطرح مسألتان رئيستان: الأولى حقيقة الخمسين شاهدًا في "الكتاب"، والثانية: حقيقة جهالة القائل في شواهد "الكتاب".

1.3.7 حقيقة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه:

يعتقد أكثر الدّارسين للنّحو العربيّ من قدماء ومحدثين أنّ في الكتاب خمسين شاهدًا شعريًّا فحسب لم تنسب إلى شاعر محدّد، مقابل نسبة ألفٍ منها، ومردّد هذا الاعتقاد ما يُتناقل من قول الجرميّ -الذي أسلفنا ذكره- من عصر إلى عصر دونما تقصّي أو تحقيق، حتّى أضى هذا الخبر أشبه بالمسلّمة التي لا جدال فيها؛ فقد ذكر أبو جعفر بن النّحاس (338هـ) في أوّل شرحه أبيات سيبويه: «جملة أبيات كتاب سيبويه ألف وخمسون بيتًا، منها خمسون غير معروفة».⁵⁴

⁵² السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 42.

⁵³ الزبيدي: طبقات النحويين واللغويين، ص: 75.

⁵⁴ ابن النحاس: شرح أبيات سيبويه، ص: 28.

ونُسب إلى ابن هشام الأنصاري (761هـ) قوله: "ولو صحَّ ما قاله عبد الواحد الطَّراح لسقط الاحتجاج بخمسين بيتًا في كتاب سيبويه، فإنَّ فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها، وخمسين مجهولة القائل".⁵⁵

واستمرَّ اعتقاد المحدثين على ما تناقله المتقدِّمون، حتَّى إنَّ أوَّل محقِّق للكتاب وهو الأستاذ عبد السلام هارون انساق خلف الزَّواية المنسوبة إلى الجرميِّ دون تمحيص، وهو الَّذي اشتغل على الكتاب وقابل نسخه وأخرج شواهد وفهارسه، وقد بلغت جملة الشَّواهد غير المنسوبة في الجزأين الأوَّلين من الكتاب خمسًا وثلاثين بيتًا، ولو أنه واصل سعيه خلفها لوجد عدَّتَها في الجزء الثالث من الكتاب تجاوز الخمسين.⁵⁶

وكذلك فعل الأستاذ "علي النجدي" وهو الَّذي ألَّف كتابًا عنونه بـ: "سيبويه إمام النحاة"؛ حيث فصلَّ في كل صغيرة وكبيرة من حياة الرَّجل، وبحث مادَّة كتابه، ولم يفتن إلى حقيقة الأبيات الخمسين من زيفها، بل إنَّه سلَّم بذلك، والتمس لسيبويه العذر في صنيعه بكون سيبويه لم ينسب من الشَّواهد إلَّا ما رواه عن شيوخه مخافة أن يُخطئ فينسب شاهدًا إلى غير قائله، لا سيَّما أنَّ بعض الشَّعر يُزوَّى لشاعرين وبعضه منحول، ولا سبيل إلى معرفة قائله لبعده العهد به.⁵⁷

ورأى أنَّه مع ما عُرف به سيبويه من الأمانة وكونه ثِقَةً، فيكون من العدل «أن تقلَّ شواهد المجهولة على المعلومة، وأن ننزل منزلتها في الاستشهاد، لأنَّها بالإضافة إليها جدَّ قليل».⁵⁸

واستمرَّ أكثرُ المحدثين على هذا الاعتقاد، حتَّى انتبه بعضهم إلى خلاف ما هو شائع عن الأبيات الخمسين، ومنهم الأستاذان محمد الطَّنطاوي والأستاذ رمضان عبد التَّواب.

فأمَّا محمَّد الطَّنطاوي، فقد فطن إلى تناقض رواية الجرميِّ مع ما يوجد فعلاً في الكتاب، غير أنَّه كان يعتقد كذلك في الأبيات الخمسين، وتعبَّج من زيادة غير المنسوب في الكتاب عن الخمسين، ورأى أنَّ المهمَّ هو الوصول إلى معرفة أصحاب هاته الأبيات.⁵⁹

⁵⁵ السيوطي: المزهري في علوم اللغة، وأنواعها، 1/ 142.

⁵⁶ رمضان عبد التَّواب: بحوث ومقالات في اللغة، ص: 91.

⁵⁷ علي النجدي: سيبويه إمام النحاة، ص: 148.

⁵⁸ المرجع نفسه، ص: 150.

⁵⁹ محمد الطَّنطاوي، نشأة النحو، ص: 72.

وأما الأستاذ رمضان عبد التّواب؛ فقد كشف زيف الرّواية المتداولة، وجعل فصلًا من أحد مؤلفاته لبسط القول في المسألة، وعنونه بـ "أسطورة الخمسين بيتًا في كتاب سيبويه"⁶⁰، كشف فيه بالأدلة زيف هذه المقولة؛ ذلك أنّ شغف الباحث جعله يسعى إلى توثيق الشّواهد الخمسين المجهولة، واجتهد في ذلك، فنسب منها ما يقرب العشرين، وظنّ أنّه لم يبقَ منها إلّا القليل، غير أنّه لما أنعم في مادّة الكتاب وشواهد ألفى المجهول منها أضعاف الخمسين، وخُلص بعد تقصّي وبحثٍ إلى إحصاء ما عدّته اثنين وأربعين وثلاثمئة (342) موضعٍ غير منسوبة فعلاً.⁶¹

وفي محاولته تفسير هاته الأسطورة الموهومة عن الشّواهد المجهولة في الكتاب، ضعّف الأستاذ رمضان عبد التّواب احتمال أن تكون النّسخة الّتي وصلتنا من "الكتاب" غير النّسخة الّتي عمل عليها الجرميّ؛ بحيث لم تتضمّن كلّ ما نسبته الجرميّ من الشّواهد استنادًا إلى قبول الرّواية المنسوبة إليه، بل أثبت أنّها هي نفسها تقريبًا، وذلك من خلال مراجعته المخطوطات المحفوظة من "الكتاب"، وكذا مراجعة شرح السّيرافي على الكتاب، والّتي أثبتت كلّها أنّ ما لم يُنسب من الشّواهد الشّعريّة أضعاف الخمسين المزعومة، ورأى الأستاذ رأيًا لا يجانب الصّواب؛ إذ شكّك في صحّة الرّواية المنسوبة إلى الجرميّ لدفع التّناقض بين الحقيقة الّتي وقف عليها وما توارد من خبر الجرميّ.⁶²

ولعلّ ما أقرّه الأستاذ هو عين الصّواب، طالما أنّ التّحريّ أثبت زيف أسطورة الأبيات الخمسين، فلا مناصّ إذًا من التّثبيت في حقيقة القول المرويّ عن الجرميّ، وذلك يحتاج إلى مزيد توثيق في مخطوطات الكتب الّتي تناقلته ومقابلة نسخها، وتحريّ صدقها.

وعلى العموم، فإنّ جملة الشّعْر مجهول القائل -على ما ذكرناه- هو 342 شاهدًا في الأصل، ومع اجتهادات القدامى كالسّيرافيّ والبغداديّ، والمحدثين مثل عبد السّلام هارون وأحمد راتب النفاخ، ورمضان عبد التّواب في نسبة عدد منها، بقي من مجموعها

⁶⁰ رمضان عبد التّواب: بحوث ومقالات في اللغة، ص: 89-106.

⁶¹ رمضان عبد التّواب: بحوث ومقالات في اللغة، ص: 89-90.

⁶² رمضان عبد التّواب: بحوث ومقالات في اللغة، ص: 93.

«99 موضعاً لم يُنسب فيها الشّعر إلى قائل معيّن، إضافة إلى عشرات مواضع أخرى نُسب فيها الشّعر إلى رجل من إحدى القبائل العربيّة».⁶³

كما اجتهد بعض الشّيوخ الموريتانيّين في نسبة شواهد أخرى بلغت ثمانية عشر شاهداً⁶⁴، ممّا ينقص عدّة المجهول منها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يفتح آفاقاً لإمكانية نسبة ما جُهل بمزيد من البحث والتّحري.

ولعلّ ما يختلج روح الباحث بعد كل هذا التّفصيل سؤال مهمّ مفاده: ما عدّة شواهد الشّعر حقيقة في الكتاب؛ فالراجع أن مجموع ألف وخمسين مغلوط كذلك إذا كان مجموع المجهول يربو عن الخمسين المزعومة؟

كما أنّ السّؤال الذي يفرض نفسه في إطار هذا النّقاش هو: ما حقيقة الأبيات الشّعريّة مجهولة القائل في كتاب سيبويه؟ وهل كان سيبويه جاهلاً حقّاً بأصحابها، لاسيّما مع ثبوت نسبة كثير منها إلى قائلها؟

2.3.7- حقيقة جهالة القائل في "الكتاب":

لعلّ أوّل ما ينبغي أن ننطلق منه في تقصّي هذه المسألة هو أن نأخذ بعين الاعتبار أنّ أكثر شواهد الكتاب على تعدّد مصادرها لم تكن منسوبة في النّسخة الأولى من "الكتاب" التي خلفها سيبويه بعد وفاته، وذكرنا أنّ هذا من دلائل عدم اكتمال "الكتاب".

ومن ثمة لا يمكن أن نجزم بجهل سيبويه بأصحاب الشّواهد كلّها، فلعلّه كان على علم بهم، ولعلّه أراد مراجعة الكتاب وتنقيحه ونسبة ما وقع فيه من شواهد إلى أصحابها، غير أنّ الموت أعجله، فأخرج كتابه للنّاس على الصّورة غير المكتملة التي كانت بين يدي تلميذه الأخفش الأوسط (215هـ)، الذي قرأها على تلميذه الجرمي؛ والذي بدوره اجتهد في تخريج الشّواهد، وبقي عدد منها بغير نسبة، وعدّت مجهولة القائل.

⁶³ رمضان عبد التّواب: بحوث ومقالات في اللغة، ص: 93.

⁶⁴ محمد المختار ولد أباه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ص: 96.

والصواب أنّ جهالة القائل كانت من جهة الجرمي، فهو الذي لم يستطع نسبتها إلى قائليها، مع قلة علمه وضعف إحاطته بمرويّات اللغة، وأخذها من منبعها؛ إذ لا سبيل لمقارنة علمه بعلم سيبويه، مع إحاطته بمرويّات الشعر ومراتب الشعراء، وهو تلميذ الخليل والأصمعي وكبار اللغويين البصريين ممّن أدركوا عصر الفصاحة، وأرسوا ضوابطه المنهجية.

ويضاف إلى ذلك أنّ الجرمي لم يلقَ سيبويه ولم يأخذ عنه، بل أخذ عن تلميذه الأخفش، ما يعني أن علم سيبويه تلقّاه الجرمي رواية من شيخه الأخفش الأوسط، فلا عجب أن يجهل الجرمي ما أحاط به سيبويه وأعجله الموت دون إتمامه.

ولعلّ أجود من علّل مسلك سيبويه في إيراد شواهد الشعر دون نسبتها إلى أصحابها -إن عددنا ذلك فعلاً مقصوداً منه- هو الأستاذ عبد الرحمان الحاج صالح؛ حيث ذهب إلى أنّ ذكر اسم الشاعر في زمن التّجريات وعصر المشافهة في عين المكان -والذي أدركه سيبويه بكلّ حيثياته- لم يكن من الشّروط التي ينبغي على اللّغوي الالتزام بها «ليثبت انتماء المسموع من الشّعر إلى اللّغة العربيّة الفصيحة؛ فحجّيته حاصلة من جهة انتمائه إلى المسموع من فصحاء العرب، وهذا الانتماء الأخير هو الذي كان الأهم».⁶⁵

3.3.7- موقف النّحاة من الشّعر مجهول القائل في الكتاب:

على الرّغم من أنّ الموقف النّظريّ لجمهور النّحويّين ينصّ على أنّ الصواب هو عدم صحّة الاستشهاد بالشّعر مجهول القائل للأسباب التي أوردناها أوّل المسألة، فإنّ موقفهم العمليّ خالف قولهم؛ حيث إنّ كثيراً منهم احتجّ بهذا الضّرب من الشّعر، لاسيّما ما جاء منه في "الكتاب"، بل إنّ شواهد بقيت تتكرّر بين أرباب النّحو على أنّها أصحّ الشّواهد وأكثرها ضبطاً ودقّة، ويزيدنا اطمئنّاناً إليها تمكّن الدّارسين من قدماء ومحدثين من نسبة عدد كبير منها إلى قائليها، وثبّت أنّ أصحابها ممّن يُحتجّ بشعرهم ولم يجاوزوا عصر الفصاحة الذي تقيد به سيبويه بقدر محتوم، وبه يترجّح أنّ جهالة بأصحاب هذا الضّرب من الشّعر كانت من جهة الجرمي لا سيبويه

⁶⁵ عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، ص: 258، 259.

ويؤكد البغدادي التزام جمهور النحويين بالأخذ من شواهد الكتاب بالرغم من جهالة قائلها بقوله: «أبيات سيبويه أصحّ الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أنّ فيها أبياتاً عديدة جُهل قائلوها، وما عيبَ بها ناقلوها، وقد يخرج كتابه إلى الناس والعلماء كثير، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدة، ونظر فيه وفتش، فما طعن أحد من المتقدمين عليه، ولا ادّعى أنّه أتى بشعر مُنكر».⁶⁶

ومن هاته المعطيات كلّها يستبين أثر "الكتاب" غير المكتمل في رسم ضوابط دقيقة في الاستشهاد اللغويّ التزامها جمهور النحويين من بعده، ولم يحيدوا عنها تقديساً منهم للكتاب، هذا المؤلف الذي عدّه بعض المحدثين نقمة على النحو العربيّ أكثر من كونه نعمة لما شلّت العقول من بعده، ولم تجاوز مادّته تجديداً.

وعلى العموم، يبقى "الكتاب" عمدة كتب النحو، ويظلّ صاحبه عبقرياً خلد ذكره لقرون؛ فهو وإن كان مقصده جمع مادّة النحو وشواهد، فقد أضحى حضوره في سائر علوم اللّغة الحديثة على أنّ فيه بذوراً أنتشت منها هاته العلوم.

8. خاتمة:

انطلق المقال من محاولة رصد أهم الضوابط المنهجية التي قنّ بها سيبويه شواهد اللّغوية على تعدّد مصادرها من قرآن وحديث، وشعر، وأثر ذلك فيمن تلاه من النّحاة، وخلص إلى نتائج أهمّها:

- 1- احتفظ سيبويه للقرآن بقدسيّته بعدّه أفصح النصوص اللّغوية صادراً عن الله عزّ وجلّ، ومع ذلك لم يحفظ له الصّدارة من حيث عدّته وترتيبه والتّقديم له بانتظام بما ينسبه إلى المولى عزّ وجلّ، وكان ذلك منهجاً اقتدى به جمهور النّحويين من بعده.
- 2- ليس في الكتاب برمّته ولو شاهد واحد من الحديث منسوب إلى الرسول -ﷺ- على قلّة شواهد من الحديث، ولا اتّخذها أصلاً في استنباط القواعد، وهو إنّ كان قد سلك في استشهاد به الحديث مسلك شيوخه، فإنّ ذلك أضحى مسلّكاً سار عليه أكثر النّحويين من بعده حتى القرن السّابع للهجرة.

⁶⁶ البغدادي: خزانة الأدب، 8/1.

3- الخمسون شاهداً من الشعر المجهولة القائل أسطورة ثبتتها حقيقة تلك القدسيّة التي أُحيّطت بالكتاب، وعدم التّحقّق من كلّ ما يتعلّق بهذا المسمّى "قرآن النحو"، أثبت المحدثون زيفها، فعِدّة الشّواهد المجهولة أكثر بذلك بكثير.

4- جهالة القائل في الشّواهد الشّعريّة لم تكن نتاج جهل سيبويه بها، بقدر ما كانت منهجاً عامّاً التزمه في كتابه من حيث عدم نسبته مجمل الشّواهد اللّغويّة إلى أصحابها، وقد استطاع المحدثون نسبة كثير منها.

5- ضعّف المحدثون ما اشتهر من استشهاد سيبويه بشعر المولّد بشّار بن برد من جوانب عديدة، أهمّها أنّ ما نُسب إلى "بشّار" نُسب إلى غيره بما يضعّف ما اشتهر من مقولة: "إنّ سيبويه استشهد ببعض شعر بشّار بن برد مخافة هجائه"

6- في الأقوال التي تتواتر حول "الكتاب" روايات عديدة تحتاج إلى توثيقها وتحقيقها وفق أسس علميّة نقدية من شأنها أن تُنصف "الكتاب"، وتثبت قيمته العلميّة الحقيقيّة، لا المبنيّة على التّقدّيس الأسطوريّ المجافي للرّوح العلميّة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. أحمد مكي الأنصاري: سيبويه والقراءات، ط1، القاهرة، مصر، دار المعارف، 1972.
2. البغدادي (عبد القادر بن عمر، ت: 1093هـ): خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تج: عبد السلام هارون، ط4، القاهرة، مصر، 2000.
3. ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني، ت: 392هـ): الخصائص، تج: عبد الحكيم بن محمد، (د. ط)، القاهرة، مصر، المكتبة الوقفية.
4. أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي بن حيّان، ت: 745هـ): التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تج: حسن هنداوي، ط1، دمشق، سوريا، 2000.
5. خديجة الحديثي: دراسات في كتاب سيبويه، (د. ط) الكويت، وكالة المطبوعات، (د. س).
6. خديجة الحديثي: الشّاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، (د. ط)، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، 1974.
7. خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، (د. ط)، العراق، دار الرشيد، 1981.
8. خديجة الحديثي: كتاب سيبويه وشروحه، ط1، بغداد، العراق، دار التضامن، 1967.
9. رمضان عبد التّواب: بحوث ومقالات في اللغة، ط1، القاهرة، مصر، مكتبة الخانجي، 1982.
10. ابن رشيق القيرواني (أبو علي الحسن بن رشيق، ت: 465هـ): العمدة في محاسن الشعر، تج: محمد محيي الدين عبد المجيد، ط5، سوريا، دار الجيل، 1981.
11. الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي): طبقات النحويين واللغويين، تج: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، القاهرة، 1984.
12. سيبويه: الكتاب، تج: إميل بديع يعقوب، ط4، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2025.
13. السيوطي (جلال الدين السيوطي، ت: 911هـ): الاقتراح في علم أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية، ط2، عمان، الأردن، دار البيروتي، 2006.
14. السيوطي: الزهر في علوم اللغة، وأنواعها، شرح وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى، وآخرون، (د. ط)، بيروت، لبنان، منشورات المكتبة العصرية، 1986.
15. سليمان يوسف خاطر، منج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وتوجيه قراءاته، ومأخذ بعض المحدثين عليه، [أطروحة دكتوراه]، السودان، جامعة أم درمان، 2000.
16. عبد الرحمان الحاج صالح: السماع اللغوي العلوي عند العرب، ومفهوم الفصاحة، (د. ط)، الجزائر، موفم للنشر، 2012.
17. علي أبو المكارم: أصول التفكير النحوي، ط1، القاهرة، مصر، دار غريب، 2006.
18. علي النجدي: سيبويه إمام النحاة، ط2، القاهرة، مصر، عالم الكتب، 1989.
19. فاضل صالح السامرائي: ابن جنيّ النحوي، (د. ط)، بغداد، العراق، دار النذير، 1969.
20. المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت: 285هـ)، المقتضب، تج: عبد الخالق عزيمة، (د. ط)، القاهرة، مصر، مطابع الأهرام التجارية، 1994.
21. محمد الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، القاهرة، مصر، دار المعارف،
22. محمد المختار ولد أباه: تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، ط2، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، 2008.
23. محمود فجال، ارتكاز الفكر النحوي على الحديث والأثر في كتاب سيبويه، ط1، الرياض، السعودية، مكتبة الملك فهد، 1430هـ
24. ابن النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، ت: 338هـ) شرح أبيات سيبويه. تج: زهير غازي زاهد، ط1، بيروت، لبنان، مكتبة النهضة العربية، 1981.
25. ابن النديم (محمد بن إسحاق بن النديم، ت: 384هـ): الفهرست، تج: محمد الشويبي، (د. ط)، تونس، الدار التونسية للكتاب، 1985.